محاضرة رقم ٦	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
المادة باللغة العربية	الامريكيتين
المادة باللغة الانجليزية	The Americas
المرحلة	الرابعة
السنة الدراسية	٢٠٢٢-٢٠٢٣
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	م.د آمال عمر خميس
العنوان باللغة العربية	استقلال الولايات المتحدة الأميركية
العنوان باللغة الانجليزية	Independence of the United States of America
المصادر والمراجع	تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ،عبد المجيد نعنعي
	تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، هاشم صالح التكريتي
	تاريخ الامريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية، عبد الفتاح حسن ابو علية

استقلال الولايات المتحدة الأميركية

معاهدة سنة ١٧٦٣ أعطت السيادة المطلقة على النصف الشمالي من قارة أميركا للعرش البريطاني إلا أنها طرحت أمام حكومة لندن سلسلة طويلة من المشاكل والقضايا لم يكن من العسير حلها . فالحكومة الانكليزية اعتبرت انتصارها في حرب السبع سنوات نقطة تحول في تاريخ علاقاتها بمستعمراتها الأميركية . فأحداث الحرب ونتائجها فرضت على هذه الحكومة رسم سياسة جديدة لها في مستعمراتها . وقد جاءت هذه السياسة الجديدة بخطوطها الأساسية متعارضة إلى حد كبير مع رغبات

السكان في المستعمرات ومصالحهم الرئيسية مما أدى الى توالي سلسلة من المشاكل والخلافات أوصلت الفريقين في النهاية إلى القطيعة السياسية فالحرب وهي أمور لم يكن أحد في سنة ١٧٦٣ يريدها أو يعتقد بإمكانية الوصول اليها . وسنعرض هنا أهم الأسباب التي أدت إلى القطيعة فالاستقلال وكيف كان كل من الفريقين ينظر إلى الأمور خلال الفترة الممتدة من سنة ١٧٦٣ حتى الاستقلال .

لقد برز في لندن مع ملكية جورج الثالث الذي خلف جده جورج الثاني سنة ١٧٦٠ على عرش انكلترا اتجاه جديد في سياسة الدولة يقول بضرورة تقوية السلطة المركزية وبالتالي ربط سياسة الامبراطورية كلها بالعرش . وكمقدمة لذلك فإنه احتفظ بوسائل ملتوية وغير شرعية لأصدقائه من حزب المحافظين بأكثرية المقاعد في برلمان لندن مما جعله يسيطر بصورة عملية على البرلمان وبالتالي على الحكومة وبذلك أمكنه ولفترة طويلة أن يحكم البلاد بصورة ديكتاتورية . وأخذ يتدخل بشؤون المستعمرات متجاوزاً صلاحياته . للعمل على ربطها مباشرة به . وبما أنه لم يكن لبريطانيا بالفعل قبل سنة ١٧٦٣ سياسة ثابتة مستقرة حيال مستعمراتها الأميركية فإنه أراد العمل على تقوية سلطات البرلمان البريطاني في هذه المستعمرات على حساب حرياتها التقليدية الموروثة . ذلك أن حرب السبع سنوات قد كشفت عن مدى ضعف الرابطة بين هؤلاء السكان وبين حكومة لندن . فهم لم يلتزموا كثيراً بهذه الحرب رغم كل الوسائل التي استعملت لإذكاء حماسهم . فمساعداتهم لحكومتهم كانت ضئيلة ومساهمة محاربيهم غير فعالة بل أن تجارهم استمروا في تعاملهم مع العدو الفرنسي . وبعبارة أوضح اعتبروا أن هذه الحرب تخص فقط حكومتي انكلترا وفرنسا وليس لهم بالتالي أي علاقة بها .

إن انتصار الانكليز في سنة ١٧٦٣ ألقى على عاتقهم مهمات متزايدة في أميركا (فهم باتوا ملزمين بالدفاع عن الحدود الغربية للمستعمرات ضد هجمات الهنود وهذا يفرض عليهم ابقاء قوات عسكرية كبيرة بصورة دائمة عند هذه الحدود ولما كان

سكاني كندا والاراضي التابعة لها في وادي الميسيسبي هم من الفرنسيين فإن هذا فرض على الحكومة الانكليزية أيضاً مهمة مراقبة هؤلاء السكان من ناحية والاهتمام بإدارة شؤونهم من ناحية أخرى . هذه الالتزامات الجديدة فرضت على الحكومة الانكليزية إبقاء عشرة آلاف جندي بصورة دائمة في أميركا وهذا يكلف مبالغ طائلة من المال . فلا بد إذاً من إشراك سكان هذه المستعمرات بمصاريف الإمبراطورية البريطانية المتزايدة . ذلك أن الضرائب التي كان يدفعها هؤلاء قبل سنة ١٧٦٣ للحكومة البريطانية كانت ضئيلة للغاية . وكانوا يكتفون بدفع الضرائب لحكوماتهم المحلية . وهنا لا بد من الإشارة إلى أن قوانين الملاحة والاحتكار التي صدرت بين سنتي ١٦٥١ و ١٦٧٣ كان الهدف منها بالدرجة الأولى القضاء على منافسة الأسطول التجاري الهولندي للأسطول الانكليزي من ناحية ومن ناحية أخرى فرض المبدأ التجاري الذي يبقي المستعمرات منتجة للمواد الأولية الضرورية لأسواق الوطن الأم وسوقاً استهلاكية لمنتجاته الصناعية ولهذا فان حاصلات الخزانة الإنكليزي حتى ١٧٦٣ من ضرائب تجارة المستعمرات الأميركية كانت ضئيلة للغاية . يضاف إلى ذلك أن تجار المستعمرات لم يكونوا شديدي الاحترام لهذه القوانين . فعدم احترام القوانين في أميركا في القرن الثامن عشر كان شيئاً عادياً ومألوفا، خاصة وأن السلطات البريطانية لم تكن تتشدد كثيراً في زمن الحروب في تطبيق هذه القوانين تاركة لتجار مستعمراتها امكانية التعامل مع المستعمرات الإسبانية والفرنسية في أميركا الوسطى ما دام هذا التعامل لا يؤدي إلى تغيير في الخط الأساسي للاقتصاد الأميركي . فحاصلات الضرائب التي كانت تصل الخزانة البريطانية لم تكن تكفي قبل سنة ١٧٦٣ حتى لدفع مرتبات رجال الجمارك .

ثم أن سياسة جورج الثالث القاضية بتنظيم أمور الامبراطورية الواسعة الارجاء بشكل يسهل الدفاع عنها ويوفق بين مصالح أقطارها المختلفة قضى بتوزيع مصاريف الإدارة الاستعمارية بالتساوي خاصة وإن بريطانيا لم تكن آنذاك في وضع

مالي حسن إذ أنها تكبدت خلال حرب السبع سنوات مصاريف باهظة جعلت ديونها ترتفع سنة ١٧٦٤ إلى سبعين مليوناً من الجنيهات الذهبية .

وتنفيذا لهذه السياسة العامة كان لا بد أن تفرض ضرائب من قبل حكومة لندن وبرلمانها على الأميركيين وأن يوضع برنامج خاص لتحسين وسائل الجباية وجعل جميع الأميركيين يساهمون في مصاريف الامبراطورية وعلى هذا الأساس أصدرت حكومة لندن سنة ١٧٦٤ قانون السكر الذي كان يهدف الي زيادة مداخيل الخزانة من الضرائب . وبموجب هذا القانون فرضت ضرائب جمركية على العسل والنبيذ والحرير والبن وبعض الكماليات الأخرى . كما صدرت التعليمات لرجال الجمارك بأن يظهروا مزيداً من الدقة والنشاط في تنفيذ أحكام هذا القانون وطلب من السفن الانكليزية العاملة في البحار الأميركية أن تكافح أعمال التهريب وأن تتولى تفتيش الأماكن المشبوهة . والواقع أن مضمون هذا القانون لم يزعج إلا الأميركيين كثيراً من الناحية المالية إنما ساءهم إلى حد كبير ما وجدوا فيه من تعد دستوري على حقوقهم . ذلك أنه قد ورد في ديباجة المشروع أن هذا القانون قد فرض ((لتحسين دخل المملكة)) وهذا يعتبر تعدياً على حقوق المستعمرات التقليدية التي كان لمجالسها وحدها حق فرض الضرائب . وقد استغل معارضو الحكم البريطاني هذه الظاهرة لتأليب الناس ضد حكومة لندن .

وفي سنة ١٧٦٥ تقرر فرض ضريبة يخصص حاصلها لتسديد مصاريف الدفاع عن المستعمرات عرفت باسم ضريبة التمغة وهذه طرية شائعة آنذاك في كل بلدان العالم كما أن باقي سكان الامبراطورية وأبناء انكلترا أنفسهم كانوا يدفعونها دون معارضة . وتقضي هذه الضريبة الصادرة بموجب القانون المعروف باسم Stamp Act بان يلصق طابع يتراوح ثمنه بين ستة بنسات وستة جنيهات على الصحف والمجلات والوثائق والمستندات التجارية وعقود البيع والرهن . لقد أثار هذا القانون عاصفة شديدة من المقاومة عمت كل أرجاء المستعمرات الثلاث عشرة . ومما زاد

في الضجة التي أثيرت ضد القانون المذكور كونه أصاب بالدرجة الأولى رجال الصحف والكتاب ورجال المال والأعمال ولهؤلاء كما هو معروف نفوذ قوي وقدرة كبيرة على الكلام والخطابة والتأثير في الرأي العام . وأخذت ولاية فرجينيا زمام المبادرة في معارضة هذه القوانين الضرائبية إذ أعلن مجلس المواطنين فيها أنه ما من أحد يحق له أن يفرض الضرائب على أهل فرجينيا غير مجلسها التمثيلي . ثم انتقلت العدوى إلى ماساشوستس حيث قاد المحامي (جيمس اوتيس) حملة ضد القوانين الجديدة . ولم تلبث روح المعارضة أن انتشرت في كل انحاء البلاد وتشكلت جماعات أطلقت على نفسها اسم ((أبناء الحرية)) أخذت تدعو لمقاومة الضرائب الجديدة .

ولم يلبث مجلس ماساشوستس أن دعا المستعمرات إلى إرسال مندوبين عنها لحضور مؤتمر يعقد في نيويورك للنظر في أخطار قانون التمغة، وحضر هذا المؤتمر الذي عقد في تشرين أول سنة ١٧٦٥ سبعة وعشرون مندوباً يمثلون تسع ولايات فأعلنوا معارضة بلدانهم لتدخل البرلمان البريطاني في الشؤون الأميركية . كما أصروا على أنه لا يمكن أن تفرض الضرائب إلا بواسطة مجالس المستعمرات التمثيلية .

والواقع أن للمعارضة القوية لقانون التمغة سببين رئيسيين: الأول دستوري ومؤداه أن الأميركيين يرون أنه لا يحق للبرلمان البريطاني أن يفرض عليهم ضرائب طالما أنهم غير ممثلين فيه وذلك عملاً بالمبدأ البرلماني البريطاني القديم الذي ينص على أن الضرائب لا تفرض إلا بموافقة الشعب ممثلاً بنوابه . والسبب الثاني هو أن رغبة الانكليز في تقوية الرقابة المالية والجمركية في المستعمرات تؤدي للمحافظة على المبدأ التجاري الذي يقضي بجعل الاقتصاد الأميركي ملحقاً ومتمماً للاقتصاد الانكليزي . وفي هذا أضرار كبير بمصالح رجال الأعمال والتجار وأن السفن الذين جمعوا ثروات طائلة أثناء حرب السبع سنوات، بل وقبلها عن طريق تجاهل قوانين

الملاحة الانكليزية والتعامل مع المستعمرات الفرنسية والهولندية والإسبانية في أميركا الوسطى .

وأمام تزايد العداء لهذه القوانين في أميركا ومقاطعة التجار الأميركيين لبضائع انكلترا وبفضل تدخل التجار الانكليز الذين تأثروا بهذه المقاطعة خضع برلمان انكلترا للضغط وتراجع عن قانون التمغة كما عدل الكثير من مواد قانون السكر . إلا أنه في الوقت نفسه أقر قانوناً يؤكد على صلاحية البرلمان الانكليزي لفرض الضرائب على المستعمرات .

وهكذا أصدر وزير المالية البريطانية تاونشند (Townshend): سلسلة من القرارات تقضي بفرض ضرائب على الورق والشاي والزجاج والرصاص المستورد إلى المستعمرات على أن يستعمل حاصل هذه الضرائب لدفع مرتبات الحكام والموظفين الانكليز هناك .

ولم تلبث أن ارتفعت الصيحات من جميع أنحاء البلاد ضد القوانين الجديدة وقام الزعيم الأميركي (صاموئيل آدامز) يدعو المستعمرات للعمل ضد القوانين الجديدة . ثم قامت حركة مقاطعة البضائع الانكليزية مما أساء كثيراً إلى حكام لندن . وكانت المعارضة لهذه القوانين عنيفة في بوسطن وهي مركز تجاري مهم اذ هاجم السكان موظفي الجمارك حين حاولوا تنفيذ القوانين الجديدة مما جعل حكومة لندن ترسل فصيلتين من الجند للمدينة . وقد سبب وجود الجنود الانكليز في المدينة هياجاً دائماً انتهي بما يسمى ((مذبحة بوسطن)) التي وقعت في ٥ مارس (آذار) سنة ١٧٧٠ والتي وقع فيها ثلاثة قتلى من الأميركيين . إلا إن اخصام السياسة الإنكليزية استغلوا هذا الحادث لدرجة كبيرة في كل أنحاء البلاد .

وأمام تزايد معارضة الأميركيين لهذه الضرائب وبفضل تدخل رجال الأعمال الانكليز الذين تأثرت تجارتهم بالمقاطعة الاميركية التي جعلت صادرات انكلترا للمستعمرات تنخفض للنصف تراجع برلمان لندن وألغي ضرائب (تاوتشند) ما عدا

ضريبة واحدة هي الضريبة على الشاي التي أصر الملك جورج الثالث على الاحتفاظ بها ((ليبقى حق فرض الضرائب قائما)) .

وقد ساد الهدوء عقب ذلك المستعمرات لمدة ثلاث سنوات واخذت العلاقات تتحسن تدريجياً مع الوطن الأم مما أفسح المجال أمام العناصر المعتدلة للعمل على إقرار السلام . ذلك أن المواطن العادي حتى هذا التاريخ لم يكن قد اتجه نحو فكرة الانفصال النهائي عن الامبراطورية . كما أن

فئة المتمولين كانت ميالة للتفاهم مع البريطانيين وكبح جماح العناصر الثورية والمتطرفة، على أن لا يؤدي ذلك للإضرار بمصالحها التجارية .

الا أن فئة الوطنيين ظلت تناضل ضد بقاء ضريبة الشاي وتعمل على الغائها وبالتالي على إلغاء مبدأ حق البرلمان الانكليزي في فرض ضرائب على المستعمرات . وقتي تجاوب الأميركيون عامة مع الدعوة لمقاطعة الشاي الانكليزي وأقبلوا على شراء الشاي المهرب من المستعمرات الهولندية رغم ارتفاع ثمنه . وذلك لإظهار اصرارهم على معارضة رغبة الملك في التدخل في شؤون المستعمرات .

المصادر :

- **عبد العزيز سليمان وعبد المجيد النعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث .**
- **غنيمي الشيخ ، امريكا والعلاقات الدولية.**